

مفاهيم خَطِرة لضرب الإسلام وتركيز الحضارة الغربية

هذا الكتيب أصدره حزب التحرير

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ — ١٩٩٨م



أكاديمية الحضارة الإسلامية المفتوحة

 www.islamiccoa.com/lms

 +989217854824

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ
نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى
وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿

[التوبة ٣٢ و ٣٣]

المحتويات

٢	آية الافتتاح
٢	المحتويات
٣	مقدمة
٤	الإرهاب
٦	الحوار بين الأديان
١٣	الوسطية
١٥	الأصولية
١٧	العولمة

مقدمة

الصراع بين الخير والشرّ، وبين الحقّ والباطل، سنّة من سنن الحياة، إذ اقتضت حكمة الله تعالى أن يجعل الصراع والتدافع بين الناس من عوامل ظهور الحقّ والخير، وانحزام الباطل والشرّ، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ وقال: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْذَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ﴾.

فبعد أن خاض الرسول ﷺ وصحابته الكرام، صراعاً فكرياً، وكفاحاً سياسياً، مع المشركين والكفار، لإقامة الدولة الإسلامية، وصراعاً دموياً مع الصراع الفكري بعد قيامها، حاملةً الإسلام رسالة خير وهدى إلى الناس كافة، كان الكفار على مرّ العصور يكيّدون لهذه الدولة، أحياناً بأعمال مادية حربية، كالغول والصليبيين وكفار إسبانيا، وأحياناً أخرى بأعمال فكرية ثقافية، كالزنادقة والمبشرين والمستشرقين، من أجل القضاء على دولة الخلافة كجهاز تنفيذي على رأسه الخليفة.

وفي الحرب العالمية الأولى تحقق ذلك، فهدموا دولة الخلافة، وطردوا الخليفة، ومزقوا بلاد المسلمين إلى دويلات ضعيفة، طبقوا فيها أحكام الكفر، ظانّين بعملهم هذا أنّهم قضوا على الإسلام في نفوس المسلمين. إلا أنّ الأمة الإسلامية، على أيدي أبنائها المؤمنين والواعين المخلصين، دبّت فيها أحاسيس النهضة، فأدركت دول الكفر، أنّ قوة الإسلام غير محصورة في جهازه التنفيذي فقط، وأنّ استمالة بعض ضعاف النفوس المسلمين، بتلوّث أفكارهم بالثقافة الغربية، لم يحقق ما كانوا يتمنونونه.

وبعد مراجعة ودراسة، وصلوا إلى أنّ قوة الإسلام (المسلمين) تكمن في عقيدته وما ينبثق عنها من أفكار، ما دعاهم إلى إعادة النظر في خططهم وإلى تطويرها، لتتولى الدول الكافرة، بأجهزتها الرسمية وعملائها من الحكام والمفكرين، مهمة الإجهاز على الإسلام، بالإجهاز على عقيدته، بصفته عقيدة سياسية، ليحلّوا محلّها عقيدة فصل الدين عن الحياة، فبدأوا بطرح وتبني أفكار تؤدي إلى ما ذهبوا إليه، كالقومية والاشتراكية والديمقراطية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، والحريات، وسياسات السوق، التي بيّنا^(١) زيفها وخطورها.

ثم طرحوا أفكاراً أخرى مصحوبة بأعمال، كالحوار بين الأديان والحضارات، ومقولة أبناء إبراهيم، ثم وصم الإسلام بالإرهاب والأصولية والتطرف. فكان لا بدّ أن نبين حقيقة هذه الطروحات وخطورها على الأمة الإسلامية، لتعي عليها، ولتقف الموقف الشرعي تجاهها، لا سيما وأنّ إعادة الإسلام إلى الحياة، كمبدأ عالمي، وكنظام سياسي، تحمله دولة الخلافة للناس كافة، أمرٌ قد تأكد، ليس للمسلمين العاملين فحسب، بل وللأمة الإسلامية، ولأعداء الإسلام، الذين ما فتئوا يتآمرون على هذا الدين وعلى هذه الأمة.

(١) أنظر الكتيب: (الحملة الأميركية للقضاء على الإسلام)

وسوف نتناول هذه الأفكار لبيان خطورها وزيفها، لا باعتبارها أفكاراً يَـراد فهمها، أو شبهات يَـراد دفعها، بل باعتبارها عملاً من أعمال الغرب الكافر، وعلى رأسه أميركا وبريطانيا وفرنسا، يُراد به ضرب الإسلام، وضرب العاملين لإعادة الخلافة، بل وضرب دولة الخلافة حين يأذن الله بإقامتها.

وعليه، فقد كان لزاماً أن يتم كشف هذه الأفكار والأعمال، ليتبين المسلمون ما يُراد بهم، وما يُكاد لدينهم، ليمسكوا بهذا الدين، وليجذّوا للعمل لإعادة الخلافة على منهاج النبوة، اقتداءً برسول الله ﷺ، ليتحقق على أيديهم إعادة الخلافة والحكم بما أنزل الله. ﴿هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون﴾.

ونحن، إن قمنا بما أوجبه الله علينا، لعلّ يقين أن الكفار الذين يكيّدون للإسلام والمسلمين، سيخيب أملهم، وسيخسرون أموالهم وستنطفئ نارههم ﴿إنّ الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدّوا عن سبيل الله، فسينفقونها، ثم تكون عليهم حسرة، ثم يغلبون﴾.

الإرهاب

الإرهاب لغةً، مصدر مشتق من الفعل (أَرَهَبَ) بمعنى أخاف أو فرّع. قال تعالى: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ أي تخيفون به العدو.

إلا أن هذا المعنى تمّ صرفه إلى معنى اصطلاحى جديد. فقد اتفقت كلُّ من الاستخبارات الأميركية، والاستخبارات البريطانية، في ندوة عقدت لهذا الغرض عام ١٩٧٩م على أن الإرهاب هو: «استعمال العنف ضد مصالح مدنية لتحقيق أهداف سياسية».

وبعدها، تم عقد كثير من المؤتمرات والندوات الدولية، وسُنّت تشريعات وقوانين، لتحديد الأعمال التي يمكن وصفها بالإرهاب، وبيان نوعية الحركات والجماعات والأحزاب التي تمارس الإرهاب، وتعيّن الدول التي تدعم الإرهاب، وذلك — على حدّ زعمهم — من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب وللحدّ منه.

ويتضح من مجمل القوانين والتشريعات المتعلقة بالإرهاب، أنّها غير دقيقة، وأنّها تخضع للاتجاهات السياسية لدى الدول التي قعدت لهذه القوانين والتشريعات، فعلى سبيل المثال نرى أن أميركا اعتبرت اغتيال أنديرا غاندي عملاً إرهابياً، وأن اغتيال الملك فيصل ومقتل كندي ليس إرهاباً، ووصفت تفجير مبنى مكتب التحقيقات الفيدرالي في أوكلاهوما، أول الأمر، أنّه عمل إرهابي، وعندما تبين أن الذين وراء تفجيره من الميليشيات الأميركية، تحول وصف العمل من عمل إرهابي إلى مجرد عمل إجرامي.

وأمركا على وجه الخصوص، تصف بعض الحركات بأنّها حركات مقاومة شعبية، مثل حركة ثوار «نيكاراغوا» وجيش التحرير الإيرلندي، وغيرها. وتعتبر مقاتلي هذه الحركات، في حال اعتقالهم، أسرى حرب، حسب بروتوكول (١) لعام ١٩٧٧م الملحق باتفاق جنيف، بينما تصف كل حركة تتعرض لمصالح أميركا، أو مصالح عملاء أميركا، بأنّها حركة إرهابية، وتضع اسمها على قائمة المنظمات الإرهابية، التي تصدرها وزارة الخارجية الأميركية بشكل دوري، كمعظم الحركات الإسلامية، في مصر وباكستان وفلسطين والجزائر وغيرها.

وكانت أميركا قد قررت منذ السبعينيات أن توجد رأياً عاماً عالمياً ومحلياً أمريكياً ضد الإرهاب كما تراه، وضد من يتّصف بالإرهاب، وقد استغلت الأعمال التي تعرضت لأهداف مدنية، سواء أصدّرت هذه الأعمال من حركات سياسية أو عسكرية غير مرتبطة بأميركا، أو صدرت من حركات مرتبطة بالاستخبارات المركزية لأميركا، حيث دلّت كثير من التقارير على أنّ بعض الأعمال التي وصفت بأنها إرهابية، قد كان وراءها رجال من الاستخبارات المركزية الأميركية، كاختطاف طائرة TWA في بيروت بداية الثمانينيات... واستغلت أميركا تفجير قاعدة الخبر الأميركية في السعودية، وفرضت (٤٠) توصية تتعلق بمكافحة الإرهاب على مؤتمر الدول الصناعية السبع الذي عقد في فرنسا عام ١٩٩٦م، ثم استغلت حادث تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، قبل معرفة الفاعلين، لاستصدار قانون مكافحة الإرهاب، الذي صادق عليه مجلس الشيوخ الأميركي عام ١٩٩٧م.

وبموجب هذه التوصيات، وهذا القانون، تتمكن أميركا من ملاحقة أي شخص يُتهم بالإرهاب في أي مكان، ولها الحق باعتقاله أو خطفه، وإنزال العقوبة التي تراها بحقه، كالسجن ومصادرة وسحب الإقامة أو الجنسية، وذلك دون إعطاء المتهم الحق في الدفاع عن نفسه، أو المثول أمام محكمة مدنية، أو هيئة محلفين.

كما أنّ أميركا عمدت إلى تعميم صفة الإرهاب على بعض الدول التي تتعرض لمصالح أميركا مثل كوريا والصين والعراق وليبيا، وعلى كثير من الحركات الإسلامية مثل الجهاد وحماس والجماعة الإسلامية في مصر، وجبهة الإنقاذ في الجزائر، مستغلة بذلك التفجيرات التي حصلت في فلسطين ضد اليهود، والأعمال التي حصلت في الجزائر عشية إلغاء العسكريين للانتخابات النيابية.

وبموجب هذه القوانين والقرارات والتوصيات، تستطيع أميركا ملاحقة وضرب كل من تصفه بالإرهاب، سواء أكان فرداً أو منظمة أو حزباً أو دولة، مستعملة قواها العسكرية، أو نفوذها السياسي لفرض الحصار الاقتصادي، كما فعلت في العراق وليبيا. ولقد عبّر عن ذلك وزير خارجيتها الأسبق شولتز حيث قال: «إنّ الإرهابيين مهما حاولوا الفرار فلن يتمكنوا من الاختباء».

وبذلك يكون قانون الإرهاب الذي تبنته أميركا، أحد الأسلحة الاستراتيجية التي تستعملها لإحكام قبضتها على العالم، خاصة على الجزء الذي فيه قابلية التمرد على السياسة الأميركية.

وبما أنّ الإسلام قد رشحته أميركا لتتخذة عدواً لها بعد زوال الشيوعية، فإنّ البلاد الإسلامية من أهم المناطق التي ستستعمل فيها أميركا قانون الإرهاب، لزيادة نفوذها فيها، ولإبقائها تحت السيطرة، وذلك لأنّ المسلمين بدأوا يتحسسون طريق النهضة لإعادة دولة الخلافة، التي تدرك أميركا وغيرها من دول الكفار، أنّها الدولة الوحيدة القادرة على تخطيط المبدأ الرأسمالي الذي تتزعمه أميركا.

لذلك، لا تكاد توجد حركة إسلامية اليوم، وإلا فيها قابلية أن توصف بالإرهاب من قبل أميركا. ولا يسلم من هذا الوصف الحركات والأحزاب السياسية، التي لا تستعمل الأعمال المادية لتحقيق أهدافها. فأمركا تعتبر عملاً كل حركة، أو حزب، أو دولة تنادي بعودة الإسلام، عملاً إرهابياً يخالف القانون الدولي. وبالتالي تستطيع بهذا المبرر، وبما ألزمت به الدول الموقعة على قانون الإرهاب، أن تحشد قوى هذه الدول بزعامتها لضرب هذه الحركة أو هذا الحزب أو هذه الدولة.

ومن هنا، والمسلمون يعملون لإقامة الخلافة، قد أصبح لزاماً عليهم، بوصفهم هدفاً مباشراً لسياسة ما يدعى بمقاومة الإرهاب، أن يكشفوا للرأي العام الإسلامي والعالمي حقيقة ما يسمى بقانون الإرهاب، وحقيقة سياسة أميركا التي تعمل للهيمنة على العالم من خلال هذا القانون، وأن أميركا هي التي كانت وراء الكثير من الأعمال الإرهابية في العالم، وإن نُسبت إلى أسماء مسلمين.

وعلى المسلمين أيضاً، أن يكونوا إسلاماً في أعمالهم وتصرفاتهم، فلا إسلام طريقة خاصة في تحقيق الأهداف والغايات، ومنها حمل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية بإعادة دولة الخلافة. والالتزام بهذه الطريقة، التي تعتمد الصراع الفكري والكفاح السياسي، وتستبعد الأعمال المادية، هو التزام بالطريقة الشرعية التي طلبها الإسلام، وليس خوفاً أو هرباً، من الوصف بالإرهاب.

وعليهم أن يبينوا أن عمل الدولة الإسلامية بعد قيامها، مقيد بالشرع، سواء أكان في الداخل، كمرعاية الشؤون وتنفيذ الحدود، أو في الخارج، كحمل الإسلام بالجهاد إلى كافة الناس، وتخطيط الحواجز المادية التي تعترض تطبيق الإسلام.

ثم بيان أن تطبيق الإسلام من قبل المسلمين، على أنفسهم أو على غيرهم، ليس بناءً على هوى في نفوس المسلمين، أو لتحقيق مصالح خاصة لهم، وإنما هو امتثال لأوامر الله تعالى، الذي خلق الكون والإنسان والحياة، وطلب من الإنسان أن ينظم حياته بأحكام الإسلام الذي أنزله على محمد رسول الله ﷺ.

فوصف أميركا وغيرها الإسلام بالإرهاب، والمسلمين بالإرهابيين، وصف مغرض. وهو مخالف للواقع، ومخالف لما أراده الله من الإسلام. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ، وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ﴾.

وهذه الرحمة تتمثل بتنفيذ أحكام الإسلام، لا فرق بين الصلاة والجهاد، ولا بين الدعاء وإرهاب العدو، ولا فرق بين الزكاة وقطع يد السارق، ولا بين إغاثة الملهوفين وقتل المعتدين على حرمة المسلمين، فكلها أحكام شرعية، ينفذ المسلم أو الدولة كلاً منها على واقعه وفي وقته.

الحوار بين الأديان

إن دعوة غير المسلمين إلى الإسلام، أمرٌ فرضه الله على المسلمين، وقد مارسه المسلمون طوال أربعة عشر قرناً، ولا يزالون يدعون غيرهم إلى الإسلام سواء أكانوا من أهل الكتاب أو من غيرهم، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴾ وقال ﷺ في رسالته إلى هرقل، عظيم الروم: «... فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمَ تَسْلَمَ، يُوْتُكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِن تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْأَرِيسِيِّينَ...».

فدعوتنا لغير المسلمين، هي دعوة إلى اعتناق الإسلام، وترك الكفر.

وأما فكرة الحوار بين الأديان التي يُروَّج لها اليوم، فهي فكرة غريبة خبيثة دخيلة، لا أصل لها في الإسلام، لأنّها تدعو إلى إيجاد قواسم مشتركة بين الأديان، بل تدعو إلى إيجاد دين جديد ملفق، يعتنقه المسلمون بدلاً من الإسلام، لأن أصحاب الفكرة والداعين لها هم الكفار الغربيون.

وقد بدأت هذه الفكرة بشكل دولي عام ١٩٣٢م عندما بعثت فرنسا ممثلين عنها لمفاوضة رجال الأزهر في فكرة توحيد الأديان الثلاثة، الإسلام والنصرانية واليهودية، ثم تبع ذلك مؤتمر باريس سنة ١٩٣٣م الذي حضره مستشرقون ومبشرون، عن كلٍّ من جامعات فرنسا وإنجلترا وسويسرا وأميركا وإيطاليا وبولونيا وإسبانيا وتركيا وغيرها. وكان مؤتمر الأديان العالمي سنة ١٩٣٦م آخر مؤتمر للأديان قبل الحرب العالمية الثانية، التي أشغلت الأوروبيين عن تلك المؤتمرات.

وفي سنة ١٩٦٤م وجه البابا بولس السادس رسالة يدعو فيها إلى الحوار بين الأديان، ثم أصدر الفاتيكان سنة ١٩٦٩م كتاباً عنوانه: «دليل الحوار بين المسلمين والمسيحيين».

وخلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين عقد أكثر من ثلاثة عشر لقاءً ومؤمراً للحوار بين الأديان والحضارات، كان أبرزها المؤتمر العالمي الثاني للدين والسلام في بلجيكا، الذي حضره ٤٠٠ مندوبٍ من ديانات العالم المختلفة، ومؤتمر قرطبة في إسبانيا الذي حضره ممثلون من المسلمين والنصارى من ثلاث وعشرين دولة، وعقد المؤتمران السابقان سنة ١٩٧٤م، ثم الملتقى الإسلامي المسيحي في قرطاج في تونس سنة ١٩٧٩م.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين نشط الداعون إلى الحوار بين الأديان، فعقدوا مؤتمر الحوار الأوروبي العربي سنة ١٩٩٣م في الأردن، وتلاه سنة ١٩٩٤م مؤتمر الخرطوم للحوار بين الأديان، وفي عام ١٩٩٥ عقد مؤتمر للحوار، أحدهما في استكهولم، والآخر في عمان في الأردن، تلاهما مؤتمر «الإسلام وأوروبا» في جامعة آل البيت في الأردن عام ١٩٩٦م.

مببرات الحوار:

كان من أهم المببرات التي عرضها المؤتمرون في مؤتمرات الحوار بين الأديان، هو الوقوف في وجه الكفر والإلحاد المتمثل بالاتحاد السوفياتي قبل انهياره، فالشيوعية إلحاد يهدد الأديان السماوية ويهدد منجزاتها الحضارية، ثم التباكي على الإنسانية، والدفاع عن المؤمنين في الأرض، ثم البحث عن الحقيقة باعتبارها نسبية، ولا يجوز لأحد أن يدعي احتكارها، وإنما يجب إخضاعها للديمقراطية، ليكون رأي الأكثرية هو الأقرب إلى الحقيقة.

توصيات المؤتمرين:

- كان من أهم توصيات المؤتمرات التي عقدت باسم الحوار بين الأديان والحضارات، وبين الإسلام وأوروبا ما يلي:
- إيجاد معانٍ وأبعاد جديدة لكلمات الكفر والإلحاد والشرك، والإيمان والإسلام والاعتدال والتطرف، والأصولية، بحيث لا تكون تلك الكلمات عامل تفرقة بين أصحاب الأديان.
 - إيجاد جوامع مشتركة في الأديان الثلاثة، تشمل العقيدة والأخلاق، والثقافة، والتأكيد على المشترك الإيجابي بين الأديان والحضارات، لأن جميع أهل الكتاب مؤمنون، يعبدون الله.

- بلورة ميثاق مشترك لحقوق الإنسان، من أجل إحلال السلام والتعايش بين أصحاب الأديان، وذلك بإزالة الإحساس بوجود حدود دموية بين الأديان، وإزالة مفهوم العدو في ثقافات الشعوب وسياسة الدول.

- إعادة صياغة التاريخ، ومناهج التعليم، لتكون بعيدة عن الإثارة والأحقاد، واعتبار التعليم الديني جزءاً من الدراسات الإنسانية الأساسية، التي تهدف إلى تكوين شخصية منفتحة على الثقافات الإنسانية، والمتفهمة للآخر، ولذلك يجب استبعاد البحث في بعض العقائد والعبادات.

- الاهتمام في بحث الموضوعات التالية ووضع مفاهيم موحدة لها: العدل، والسلام، والمرأة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وأخلاق العمل، والتعددية، والحرية، والسلام العالمي، والتعايش السلمي، والانفتاح الحضاري، والمجتمع المدني، وغيرها.

وسائل وأساليب الحوار بين الأديان:

وبعد أن فشل الغربيون الكفار في إبعاد المسلمين عن عقيدتهم، عن طريق المبشرين والمستشرقين، والمؤلفات الثقافية، والتضليل الفكري والسياسي الإعلامي، لجأوا إلى الجهات الرسمية في دولهم وفي دول عملائهم، وبدأوا يعقدون المؤتمرات والندوات، ويشكلون فرق العمل المشتركة، ويؤسسون مراكز الدراسات في بلادهم وبلاد المسلمين، كمركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية، ومركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة درم البريطانية، وكلية الصليب المقدس الأميركية، ورابطة العالم الإسلامي، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، وجامعة آل البيت، ومجلس الكنائس العالمي وغيرها.

وعمدوا إلى استعمال مصطلحات وألفاظ عامة براقية، تدلّ على معانٍ غير محددة، من أجل التضليل والخداع، مثل: التجديد، والانفتاح على العالم، والحضارة الإنسانية، والمعارف العالمية، وضرورة التعايش السلمي، ونبذ التعصب والتطرف، والعولمة، وغيرها.

وخلطوا بين مفهومي العلم والثقافة، والحضارة والمدنية، ليتخذوا من هذا الخلط مسوغاً لمهاجمة الذين يتمسكون بوجهة نظرهم الخاصة في الحياة، بأنهم ضدّ العلم وضدّ المدنية الناشئة عنه، ووصموهم بالرجعية والتخلف، مع أنّ الأمر في الإسلام غير ما يدّعون، فهو يفتح أبوابه للعلم وللمدنية الناشئة عن العلم، ويغلق أبوابه في وجه أيّ حضارة أو ثقافة غير حضارة الإسلام وثقافته، لكونهما أفكاراً ومفاهيم متعلقة بسلوك الإنسان الذي يجب أن ينضبط بالمفاهيم الإسلامية عن الحياة.

وزينوا بعض الأفكار الرأسمالية للمسلمين، وسوّقوها لهم على أنّها لا تخالف الإسلام، حتى اعتبرها بعض المسلمين أنّها من الإسلام، كالديمقراطية، والحرية، والتعددية الحزبية، والاشتراكية، وغيرها. بينما شنّوا على بعض الأفكار الإسلامية، ونعتوها بأنّها غير حضارية، ولا تصلح لهذا العصر، كالجهاد، والحدود، وتعدد الزوجات، وغيرها من الأحكام الشرعية.

وأخضعوا دراسة النصوص الإسلامية، لطريقة التفكير الرأسمالية، التي تجعل الواقع مصدراً للحكم، وليس موضع الحكم، وتجعل المقياس في أخذ الحكم أو تركه هو النفعية، وليس الحلال والحرام، ما دفع بعض المسلمين إلى استحداث بعض القواعد التي لا تستند إلى نصوص شرعية، لفهم الإسلام، مثل: **فقه الواقع**، و**فقه الموازنات**، وإطلاق قاعدة: **الضرورات تبيح المحظورات**، وغيرها. مما نتج عنه تمييع بعض أحكام الإسلام، وعدم التمييز بين الدخيل والأصيل، وبين ما هو كفر، وما هو إسلام، فصار الربا مباحاً، والاستشهاد انتحاراً.

والكفار المشرفون على الحوار يتطلعون إلى تعميم وتوسيع دائرة الحوار، فلا يظل محصوراً بين الخاصة في المؤتمرات والندوات، وإنما لا بد أن يشمل جميع شرائح المجتمع، من نساء ورجال، ومثقفين وعمال، عن طريق المدارس والجامعات، ومعاهد الدراسات والأحزاب والنقابات، فهو كما عبّر عنه بعض المؤتمرين، إلحاق حضاري بالغرب، في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتعليم وغيرها. فالرأسمالية — على حدّ زعمهم — هي الإنسانية والعقلانية، والحرية والديمقراطية، وهي الحضارة الحديثة الناجحة. وأمّا الإسلام، فهو التقليد والاستبداد والتراث، وهو سيادة الدين والرق وتعدد الزوجات، فهو دين غير حضاري!

ومن أساليب التعمية على المسلمين في مؤتمرات الحوار، إشراك المنتمين إلى بعض العقائد، كالهندوسية، والبوذية، والسيخ وغيرهم، مع المسلمين والنصارى واليهود، كما حصل في المؤتمر العالمي للدين والسلام في اليابان، وفي ندوة بيروت في لبنان عام ١٩٧٠م، حتى لا يظن المسلمون أنهم وحدهم المستهدفون بالحوار. فكيف يقبل من يسمون بعلماء المسلمين أن يُساوى بين الإسلام والبوذية وغيرها من الأديان!

نظرة الغرب الحقيقية إلى الإسلام:

إن الغرب الذي يدعو إلى الحوار مع المسلمين، ويتزعم مؤتمرات الحوار، ينظر إلى الإسلام نظرة عدا، وهذه النظرة هي الدافع للحوار وهي تتحكم به وتديره. فالموسوعة الفرنسية الثقافية، التي هي مرجع لكل باحث، تنصّ على أن الرسول محمداً ﷺ: «قاتل، دجال، خاطف نساء، وأكبرُ عدو للعقل البشري». وكذلك معظم الكتب المدرسية في أوروبا الغربية، تصف الرسول محمداً ﷺ، والإسلام، والمسلمين بأبشع الصفات. وقد ورد حديثاً في كتاب «نهاية التاريخ» للمفكر الأميركي فوكوياما، ما نصّه: «النظام الرأسمالي هو الخلاص الأبدي للبشر على الأرض، وأنّ الإسلام على الرغم من ضعفه وتفككه، فهو يهدد هذا الدين الجديد المنتصر (يعني الرأسمالية)»، وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ويلي كلايس): «يعتبر الإسلام الأصولي هو الخطر الذي يهدد الجغرافيا السياسية للمستقبل» ويقول المستشرق (برنارد لويس) عن الإسلام والرأسمالية: «إنهما نقيضان، لا مجال للحوار بينهما» ويقول (صمويل هنتجتون) أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد الأميركية، ومدير مؤسسة الدراسات الاستراتيجية فيها: «إنّ التصادم بين الحضارات سوف يهيمن على السياسة الخارجية، والخطوط الفاصلة بين الحضارات سوف تكون خطوط المواجهة في المستقبل» ثم يقول: «فإن الدين يميز بشدة ووضوح بين الناس، فقد يكون الإنسان نصف فرنسي ونصف عربي... إلا أنّه من الصعب أن يصبح المرء نصف كاثوليكي ونصف مسلم...».

فأين الحوار الذي يدعوننا إليه من هذا العدا؟!

وإذا ما قرّنت هذه الأقوال بالأعمال العدائية التي صدرت عن الغرب ضدّ الإسلام والمسلمين، مثل الحروب الصليبية، والقضاء على المسلمين في إسبانيا، وهدم دولة الخلافة، ثم تأسيس دولة اليهود في فلسطين، وإصاق صفات الإرهاب والتطرف بالإسلام والحركات الإسلامية، ندرك معنى وأهداف الحوار الذي يقيمه الغرب الكافر مع المسلمين.

أهداف الحوار:

إنَّ الهدف الأساسي الذي يسعى الرأسماليون لتحقيقه من الحوار بين الأديان والحضارات، هو الحيلولة دون عودة الإسلام إلى الحياة كنظام، لأنَّه يهدد بقاء مبدئهم وحضارتهم، ويقضي على مصالحهم ونفوذهم.

وأما الأهداف الأخرى الفرعية، التي تخدم الهدف الأساسي فمتعددة.

فهم يهدفون إلى صبغ العالم بصبغة الحضارة الرأسمالية، ولا سيما المناطق التي يعيش فيها المسلمون، لإحلالها محلَّ الحضارة الإسلامية، ليتسنى لهم محو الثقافة الإسلامية من الأذهان، وذلك بزعزعة ثقة المسلمين بها ومصادرها وبأساسها، لتحديد الإسلام في معركة الصراع الحضاري، بتجريدته من أهم خصائصه التي تميّزه عن سائر الأديان، وهي السياسة، التي بها تقام دولة الخلافة، لترعى شؤون الرعية بأحكام الإسلام، وتحمله إلى الناس كافة.

وهم يهدفون إلى صياغة شخصية المسلم صياغة جديدة، بحيث لا يجد غضاضة في ترك الواجب وفعل الحرام، ثم إفساد الذوق الإسلامي لديه، وقتل الحمية للإسلام في نفسه، فلا يبغض الكفر والكافرين، ولا يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر. وبذلك يزيلون المناعة الثقافية في الأمة الإسلامية، التي بها تقاوم أي دخيل، ويزيلون الحواجز الفكرية والنفسية التي تهدد الوجود الحضاري الرأسمالي في بلاد المسلمين، فتصبح المحافظة على نفوذهم ومصلحتهم سهلة، ويضمنون بقائهم واستمرارهم.

إنَّ هذا الحوار الذي يراعه الكفار والحكام العملاء لهم في بلاد المسلمين، ومعهم بطانتهم من العلماء والمفكرين، المقصود منه إيجاد دين جديد للمسلمين، مبني على عقيدة فصل الدين عن الحياة، فيه التشريع للبشر بدل أن يكون لله تعالى، خالق البشر. إنهم كما يقول الله فيهم: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ وكما يقول: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾.

وبما أنَّ الحضارة الإسلامية أساسها العقيدة الإسلامية، والحضارة الرأسمالية أساسها العقيدة الرأسمالية، والجمع بينهما غير ممكن، فيكون القصد من الحوار الذي يتزعمه الغرب الكافر، هو العمل لتخلي المسلمين عن المفاهيم الإسلامية لحساب المفاهيم الرأسمالية، لأنهم يدركون أن الجمع بين متناقضين غير ممكن.

فالحوار بين الأديان والحضارات، لإيجاد قواسم مشتركة بينها، ولصنع حضارة إنسانية جديدة، ضرب من الخيال، فلا بدَّ من الصراع الفكري بين الأديان والحضارات، لمعرفة الحق من الباطل، والغث من السمين، والطيب من الخبيث، ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيُذْهِبُ جُفَاءً، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾.

أمَّا الحوار الذي يدعون إليه، فهو حوار من جهة واحدة، تتمثل بأعداء الإسلام مستهدفين به القضاء على الإسلام وعلى الحضارة الإسلامية والأمة الإسلامية، فلا بدَّ للمسلمين من استكمال أدوات الصراع المكافئ، والتي تتمثل بإعادة دولة الخلافة، التي ستخوض إلى جانب الصراع الفكري الصراع المادي، لنشر الحضارة الإسلامية السامية، لتحلَّ محلَّ الحضارات الزائفة الفاسدة.

مقولة: أبناء إبراهيم

جاءت هذه المقولة لتعزيز الحوار بين الأديان الثلاثة، على اعتبار أن الأديان السماوية الثلاثة قد جاء بها الأنبياء: محمد وعيسى وموسى عليهم الصلاة والسلام، وهم ينتسبون إلى أب واحد، وهو إبراهيم عليه السلام، فعلى أصحاب هذه الأديان أن يتعايشوا معاً بسلام، لكونهم ينحدرون من أصل واحد نسباً وديناً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه المقولة تدعم ما يسمى عملية السلام والتطبيع مع اليهود، وذلك لتمرير فصل من فصول المؤامرة الغربية اليهودية على الإسلام والمسلمين باغتصاب فلسطين والمسجد الأقصى، وزرع خنجر مسموم في صدر الأمة الإسلامية، ولتبرير إشراك اليهود والنصارى مع المسلمين في الولاية الدينية على مدينة القدس، باعتبارهم مسلمين ينتمون إلى دين واحد، هو دين إبراهيم أبي الأنبياء.

ولبيان خطأ هذه المقولة ودحضها، لا بد من بيان أمور ثلاثة:

أولها لغوي: إن لفظ «أسلم» من معانيها اللغوية «انقاد» وقد استعملها القرآن الكريم بهذا المعنى في قصص الأنبياء، ووصف أتباعهم الذين انقادوا لأمر الله. قال تعالى على لسان نوح، وهو قبل إبراهيم: «إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ٧٢/يونس. وقال على لسان إبراهيم وإسماعيل: «رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ» ١٢٨/البقرة. وقال عن قوم لوط: «فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ٣٦/الذاريات. وعلى لسان موسى: «فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ» ٨٤/يونس، وعلى لسان الحواريين أتباع عيسى: «آمَنَّا بِهِ وَاشْهَدْ بِأَنَا مُسْلِمُونَ» ٥٣/آل عمران.

فكلمة «مسلمون» الواردة في الآيات تعني «منقادون»، ولا تعني أنهم اعتنقوا ديناً واحداً، وهو الإسلام الذي أنزل على محمد ﷺ، لأن الإسلام، لم يكن معروفاً لهم، ولما يخاطبوا به، وإنما كان لكل قوم منهم رسول خاص بهم، يدعوهم إلى شريعة خاصة، قال تعالى: «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجاً».

وبعد نزول الوحي على محمد ﷺ، عمّد الوحي إلى بعض الألفاظ العريضة، فنقل معناها اللغوي الوضعي، إلى معنى شرعي، بينته النصوص الشرعية من قرآن وسنة، ومن هذه الألفاظ المنقولة كلمة «الإسلام» التي كانت تعني لغة «الانقياد» فصارت تعني شرعاً، الدين الذي أنزله الله على رسوله محمد ﷺ، قال تعالى مخاطباً الناس كافة، وإلى يوم القيامة: «وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً»، وقال: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» وقال ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»، وغيره من الأديان لم يبن على هذه الخمس.

وبعد هذا النقل الشرعي لمعنى كلمة «الإسلام»، صارت الألفاظ المشتقة منها، كالفعل واسم الفاعل، «أسلم، مسلم»، إذا أطلقت دون قرينة دلّت على المعنى الشرعي فقط، وإن أريد بها معناها اللغوي الوضعي، احتاجت إلى قرينة تصرفها عن معناها الشرعي، فقله تعالى: «مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا، وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا» لا يعني أن إبراهيم كان على الدين الذي أنزله الله على محمد، وإنما يعني أن إبراهيم كان منقاداً لله فيما أنزله الله عليه، غير اليهود والنصارى الذين حرّفوا دين أنبيائهم.

وأما القول بأن محمداً وعيسى وموسى على دين إبراهيم، فهو يعني أنهم آمنوا بنفس العقيدة، وهي أصل كل دين من عند الله، وهذا هو المقصود من قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ، وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ...﴾، فالدين في الآية يعني أصل الدين، وهو العقيدة، وقد خصصه بذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾.

وثانيها شرعي: وهو أن الله تعالى أرسل محمداً خاتم الأنبياء والرسل، إلى الناس كافة، طالباً منهم ترك ما هم عليه من أديان، سماوية كانت أو غير سماوية، وداعياً إليهم أن يتخذوا الإسلام ديناً، فمن استجاب فقد أسلم، ومن لم يستجب فقد كفر. قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ عَاسَلْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا، وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَنَفِّكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﷺ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ...﴾ فهم غير منفصلين عن الكفر إلا بإسلامهم، وقال ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار». فالناس كلهم مدعوون لاعتناق الإسلام، ومن لم يعتنقه بعد إقامة الحجة عليه فهو كافر قطعاً. واليهود والنصارى بعد بعثة محمد ﷺ إن ظلّوا على دينهم فهم كفار بنص القرآن. ويحرم وصفهم بالمسلمين، ومن يعتقد أنهم أو غيرهم مسلمون، فهو كافر، لأنّه باعتقاده هذا أنكر نصوصاً شرعية قطعية الثبوت والدلالة. وإن هو مات على ذلك كان من أصحاب النار.

وثالثها: هو أن مقولة أبناء إبراهيم دعوة إلى الرابطة القومية، وهي رابطة دلّ واقعها على أنّها رابطة عاطفية منحطة، ناشئة عن غريزة البقاء، وهي غير إنسانية، لأنها لا تصلح لربط الإنسان بالإنسان إذا اختلفا في النسب.

ورابطة أبناء إبراهيم قد عفى عليها الزمن، فلم تعد موجودة في واقع الحياة، لأنّ الذين ينتسبون إلى إبراهيم وذريته، قد اختلطوا بغيرهم من الأقوام الأخرى، بسبب المصاهرة والمخالطة والمجرة والحروب، فيصعب، بل يستحيل الآن فرزهم عن بقية الناس، ولأن أتباع الأديان الثلاثة هم من جميع شعوب وقبائل العالم، قد تمّ الامتزاج بينهم على أساس ديني، لا على أساس عرقي، فيكون إطلاق: (أبناء إبراهيم) على المسلمين واليهود والنصارى، على الذين يعيشون حول المسجد الأقصى أو على غيرهم، إطلاقاً عشوائياً غير صحيح، المقصود منه محاربة الإسلام، ثم تبرير عمليات السلام المزعوم والتطبيع مع كيان اليهود، القائم على أرض المسلمين المغتصبة، لإعطاء الشرعية للجريمة الفظيعة التي ارتكبتها الحكام الخونة بأمر من أسيادهم الكفار.

والرابطة القومية أو الأسرية، كرابطة أبناء إبراهيم، مرفوضة شرعاً كأساس لتنظيم علاقات الناس. قال تعالى: قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ. فأمر الله فوق كل رابطة قومية كانت أو أسرية أو نفعية. ويبيّن الله للرسل السابقين ضحالة هذه الروابط، قال تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ: رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي، وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﷻ قال: يَا نُوحُ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ...﴾ وقال تعالى عن إبراهيم: ﴿قَالَ: إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا، قَالَ: وَمِنْ ذُرِّيَّتِي، قَالَ: لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. فابن نوح في مقياس

الشرع ليس من أهله، لأنّه لم يؤمن بما أنزله الله على أبيه، والظالمون من ذرية إبراهيم مستثنون من عهد الله بالإمامة، لأنّهم لم يتبعوا ما أنزله الله على أبيهم إبراهيم، فتكون دعوة «أبناء إبراهيم» اليوم، دعوة جاهلية سياسية مغرضة، يحرم المناداة بها، والدعوة لها، لأنّ المقصود منها محاربة الإسلام، وصرف المسلمين عن دينهم، وتبرير عملية الصلح الخيانية مع اليهود، والتنازل لهم عما اغتصبوه من أرض فلسطين المباركة، والتطبيع معهم، والقبول بهم دولة في الشرق الأوسط.

الوسطية

إنّ مصطلح الوسطية لم يظهر عند المسلمين إلا في العصر الحديث، وهو مصطلح دخيل، مصدره الغرب والمبدأ الرأسمالي، ذلك المبدأ الذي بُنيت عقيدته على الحل الوسط، الحل الذي نشأ نتيجة الصراع الدموي بين الكنيسة والملوك التابعين لها من جهة، وبين المفكرين والفلاسفة الغربيين من جهة أخرى. الفريق الأول كان يرى أنّ الدين النصراني دين صالح لمعالجة جميع شؤون الحياة، والفريق الثاني يرى أنّ هذا الدين غير صالح لذلك، فهو سبب الذل والتأخر، وأنّ العقل هو القادر على وضع نظام صالح لتنظيم شؤون الحياة.

وبعد صراع مرير بين الفريقين، اتفقوا على حلّ وسط، وهو الاعتراف بالدين كعلاقة بين الإنسان والخالق، على أن لا يكون لهذا الدين دخل في الحياة، وترك تنظيم شؤون الحياة للبشر. ثم اتخذوا فكرة فصل الدين عن الحياة عقيدة لمبدئهم، التي انبثق عنها النظام الرأسمالي، الذي نهضوا على أساسه، ثم حملوه إلى غيرهم من الناس بطريقة الاستعمار.

وأصبح أثر هذا الحل الوسط الذي بنوا عليه عقيدتهم بارزاً، في كل تشريع أو سلوك عند أصحاب المبدأ الرأسمالي، ولا سيما في القضايا السياسية. ففي قضية فلسطين — مثلاً — التي يطالب بها المسلمون على أنّها كلها بلادهم، في الوقت نفسه يدّعي اليهود أنّها أرض الميعاد التي وعدهم الله بها، فهي جميعها لهم. فتطرح الدول الغربية الرأسمالية سنة ١٩٤٧م حلاً، وهو مشروع التقسيم الذي يدعو إلى إقامة كيانات في فلسطين، أحدهما للعرب، وآخر لليهود. ويظهر هذا الحل الوسط في كثير من المشكلات الدولية التي تتحكم بها الدول الرأسمالية، كمشكلة كشمير، وقبرص، والبوسنة وغيرها.

وجراء ذلك أصبحت السياسة لديهم تعتمد على الكذب والمراوغة، لا للحصول على الحقّ كلّ، بل للحصول على شيء سواء أكان أكثر أو أقلّ من هذا الحقّ، لا ليصل كلّ إلى حقّه، بل ليصلوا إلى حلّ وسط يرضي الطرفين، لا لأنّه صواب، بل لظروف كلّ فريق من حيث القوة والضعف، فالقويّ يأخذ كلّ ما يرغب فيه إن استطاع، والضعيف يتنازل عن كل ما لا يستطيع الحصول عليه.

وبدل أن ينقد بعض المسلمين فكرة الوسطية أو الحلّ الوسط، فيبينوا خطأها وزيفها، أخذوا بها، وصاروا يدّعون أنّها موجودة في الإسلام، بل هو قائم عليها، فالإسلام بين الروحية والمادية، وبين الفردية والجماعية، وبين الواقعية والمثالية، وبين الثبات والتغيّر، فلا غلو ولا تقصير، ولا إفراط فيه ولا تفريط...

وللبرهان على ما ذهبوا إليه، استقرأوا الأشياء، فوجدوا أنَّ لكل شيء طرفين ووسط، والوسط منطقة أمان، بينما الأطراف تتعرض للخطر والفساد، وأنَّ الوسط مركز القوة، وأنَّه منطقة التعادل والتوازن لكل قطبين، وما دام للوسط وللوسطية كلُّ هذه المزايا، فلا عجب أن تتجلى الوسطية في كلِّ جوانب الإسلام. فالإسلام وسط في الاعتقاد والتعبد، ووسط في التشريع والأخلاق...

وبعد أن قاسوا أحكام الإسلام على واقع الأشياء قياساً عقلياً، بحثوا في بعض النصوص الشرعية، فلَوَّأ أعناقها، وأخضعوها لفهمهم الجديد كي تلائم ما ذهبوا إليه. فقالوا في قوله تعالى: ﴿وَكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً...﴾ قالوا إن وسطية الأمة إنما هي مستمدة من وسطية منهجها ونظامها، فليس فيها غلو اليهود، ولا تساهل النصارى. وقالوا: إن كلمة (وسط) تعني العدل، وإن العدل — على حدِّ زعمهم — توسط بين الطرفين المتنازعين، فجعلوا العدل بمعنى الصلح، ليعدموا فكرة الوسطية. والمعنى الصحيح للآية هو أنَّ الأمة الإسلامية أمةٌ عدل، والعدالة من شروط الشاهد في الإسلام. وهذه الأمة ستكون شاهد عدل على الأمم الأخرى، على أنَّها بلغتهم الإسلام. والآية وإن جاءت بصيغة الإخبار، فهي طلب من الله للأمة الإسلامية أن تبلغ الإسلام لغيرها من الأمم، وإن لم تفعل أثمت، فهي حجة على الأمم الأخرى، كما أنَّ الرسول صَلَّى الله عليه وآله وسلم حجة عليها ﴿ليكون الرسول شهيداً عليكم﴾ في تبليغه الإسلام لكم، وطلبه منكم أن تبلغوا غيركم «ألا فليبلغ الشاهد الغائب».

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يُسرفوا ولم يُقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾ فجعلوا للإنفاق طرفين: الإسراف والتقتير، وجعلوا له وسطاً وهو القوام. وهذا في رأيهم دليل على الوسطية في الإنفاق، وما دروا أنَّ معنى الآية أنَّ هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق: الإسراف، والتقتير، والقوام. فالإسراف هو الإنفاق في الحرام، قلَّ ذلك أو كثر، فإن أنفق شخص درهماً في شراء الخمر أو في لعب القمار أو في الرشوة فهو إسراف، والإسراف حرام، وأمَّا التقتير فهو الامتناع عن الإنفاق في الواجب، فلو امتنع شخص عن دفع درهم مستحق عليه من زكاة ماله، أو امتنع عن الإنفاق على من تجب نفقتهم عليه كان تقتيراً، وكان حراماً. وأمَّا القوام فهو الإنفاق حسب أحكام الشرع كثيراً كان أو قليلاً، فإكرام الضيف الواحد بشاة أو دجاجة أو حمل هو من الإنفاق القوام، وهو حلال، لأنَّ الله تعالى قال في الآية: ﴿بين ذلك﴾ ليدلَّ على أنَّ هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق: الإسراف والتقتير والقوام، وواحد من بين تلك الأنواع هو المطلوب شرعاً وهو القوام.

فلا وسطية، ولا حلاً وسطاً في الإسلام. فالله تعالى الذي خلق الإنسان، ويعلم واقعه علماً لا يمكن لبشر أن يعلمه، هو وحده القادر على تنظيم حياته تنظيماً دقيقاً، لا يمكن لأحد أن يُلغَّه، فجاءت أحكامه محددة، لا أثر فيها للوسطية أو للحل الوسط. فلا وسطية ولا حلاً وسطاً في نصوص الإسلام وأحكامه، بل دقَّة ووضوح ومفاصلة، حتى سمَّاها الله حدوداً، بسبب دقتها واستقامتها، قال تعالى: ﴿وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون﴾ وقال: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يَدْخُلْهُ ناراً خالداً فيها﴾. وأين الوسطية الإسلامية والحل الوسط في قول رسول الله ﷺ لعنه أبي طالب، عندما عرض قومه المنصب والمال والشرف ليترك الإسلام: «والله يا عم، لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه، ما تركته» وفي قوله لقبيلة بني عامر بن صعصعة، عندما طلبوا منه أن يكون لهم الحكم من بعده مقابل أن ينصروه: «الأمر لله، يضعه حيث يشاء».

فتكون الوسطية أو الحل الوسط فكرة غريبة عن الإسلام. يريد الغربيون وَمَنْ والاهم من المسلمين أن يلصقوها بالإسلام، من أجل تسويقها للمسلمين، باسم الاعتدال والتسامح، قاصدين حرفنا عن حدود الإسلام وأحكامه الفاصلة.

الأصولية

ظهر مصطلح الأصولية (Fundamentalism) أول ما ظهر، في أوروبا، في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك للدلالة على موقف الكنيسة من العلوم والفلسفة الحديثة، وعلى الالتزام التام بالديانة النصرانية. وتعتبر حركة البروتستنت أساس الأصولية، وقد وضعت مبادئ الأصولية في مؤتمر (نياجارا) الإنجيلي عام ١٨٧٨م، وفي المؤتمر العام البروسبتييري عام ١٩١٠م، حيث تبلورت الأفكار الأساسية التي تقوم عليها الأصولية، فهي تقوم على أسس عقائدية نصرانية، تعارض التقدم العلمي الناجم عن المبدأ الرأسمالي، الذي يقوم على عقيدة فصل الدين عن الحياة.

ومع أن هذه الحركة قد تلاشت مع الحرب العالمية الثانية، إلا أنه استقر في أذهان الأوروبيين، أن الأصولية عدوة التقدم والعلم، وهي تخلف عقلي لا يليق بعصر النهضة، ويجب أن تحارب حتى تزول جميع آثارها من المجتمع والحيلة.

فالأصولية نشأت في أوروبا، على أثر التقدم العلمي والصناعي، الذي جاء بعد فصل النصرانية عن الحياة، كرد فعل لعدم قدرة النصرانية على التجاوب مع أنظمة الحياة الجديدة، المنبثقة عن عقيدة المبدأ الرأسمالي، عقيدة فصل الدين عن الحياة، ما دفع المؤمنين بالديانة النصرانية إلى اتخاذ موقف رافض من مختلف أشكال التقدم المادي، والحضارة الرأسمالية. إلا أن هذه الحركة المسماة بالأصولية أخفقت وتلاشت، بسبب عجزها عن تقديم حلول عملية لمشكلات الحياة، وبسبب الغاية التي وجدت من أجلها، وهي معارضة العلوم والفنون والأفكار، التي لا تتفق وما يعتقد النصارى.

فيكون وصف بعض الحركات النصرانية أو اليهودية بالأصولية مصدره الغرب، وهو يعني الحركات الدينية التي تعارض التقدم العلمي والصناعي والفني، الذي حصل من تطبيق المبدأ الرأسمالي.

وإطلاق هذا الوصف، اليوم، على كثير من الحركات الإسلامية، وعلى المنتمين لهذه الحركات، من قبل السياسيين والمفكرين الغربيين، ثم بحجارة بعض المسلمين لهم، الغاية منه محاربة ومقاومة هذه الحركات، بإيجاد رأي عام عالمي ضد كل من يُوصَف بها، لكون الأصولية، عندهم، تعني التخلف والرجعية، وتعني معارضة كل تقدم علمي أو صناعي.

فمجرد وصف جهة معينة بالأصولية، يكفي لاعتبارها خطراً على الحضارة المادية الحديثة، وعلى حياة الناس، ويسوّغ اتخاذ الإجراءات اللازمة، مهما كانت قاسية، لمكافحتها ومحاربتها. وعندما تقوم دولة، كمصر أو الجزائر أو غيرها، على إعدام المسلمين لوصفهم بالأصوليين، يحظى هذا العمل بتأييد الرأي العام الغربي، ولا تثور له منظمات حقوق الإنسان، لأن هؤلاء — على حدّ زعمهم — أصوليون، وهم ضدّ الإنسانية، ولاسيما وقد ألصقت بهم جميع الأعمال البشعة، كالمذابح الجماعية للأبرياء في الجزائر، وكقتل السياح والأقباط في مصر.

وقد شمل الوصف بالأصولية كلَّ حركة أو حزب يعمل على تغيير الحياة السيئة التي يعيشها المسلمون إلى حياة إسلامية، بإعادة الخلافة والحكم بالإسلام، وإلى كلِّ حركة تقاوم المعتدين والمغتصبين، لأرض المسلمين وحقوقهم، كاليهود والصرب والأميركان وغيرهم، فالجهادون المسلمون الذين يقتلون أعداءهم المعتصبين لأرضهم أصوليون إرهابيون، والذين يستشهدون لضرب القوات الأجنبية العدو منتحرون ومجرمون!

إنَّ الوصف بالأصولية فيه خطر، على كلِّ مسلم، وعلى كلِّ حركة تقاوم الظلم والاحتلال، وفيه خطورة على كلِّ حزب يعمل بالطريقة الشرعية لاستئناف الحياة الإسلامية، لأنَّ الغاية من هذا الوصف، هي إيجاد المسوغات القانونية، لضرب كلِّ من ينادي بإعادة الإسلام إلى الحياة، بحجة أنَّ الإسلام حركة أصولية كالحركات النصرانية أو اليهودية الأصولية، التي حاربت التقدم العلمي والصناعي في عصر النهضة الرأسمالية. إنَّ اختيار هذا المصطلح بالذات لو صمَّ الحركات الإسلامية به، هو بسبب ماله من خصوصية تاريخية لدى الرأي العام الغربي، لكي تقف الشعوب الغربية مع حكامها في وجه عودة الإسلام السياسي، كدولة ونظام حياة.

ويجب أن لا يتبادر إلى ذهن أحد من المسلمين، أنَّ وصف الحركات الإسلامية بالأصولية مأخوذ من نسبتها إلى أصل الدين أو أصول الفقه. فأصل الدين الإسلامي هو العقيدة الإسلامية وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، وأصول الفقه هي القواعد التي يبنى عليها الفقه، والتي يستعملها المجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية.

إنَّ الأصولية بمعناها الاصطلاحي الغربي، والذي جاءت به الحركة البروتستنتية النصرانية، وبالغاية التي وجدت من أجلها هذه الحركة، بعيدة كلَّ البعد عن المفاهيم الإسلامية، وعن الحركات الإسلامية، سواء المعاصرة منها أو التاريخية. فقد ظهرت في تاريخ المسلمين حركات سياسية، ومدارس فكرية، ومذاهب فقهية. إلَّا أنَّها لم تشبه الحركات الأصولية النصرانية بوجه من الوجوه. حتَّى أنَّ الذين نادوا بقفل باب الاجتهاد في القرن السابع الهجري، قالوا بذلك، لا من أجل المحافظة على القديم، ومعارضة الجديد، وإنما لظنهم أنَّ الفقه الإسلامي الذي أوجده السلف، قد احتوى على كلِّ ما يمكن أن يواجهه الخلف من قضايا.

والإسلام دين مميّز، يختلف عن الأديان السماوية، من حيث كونه آخرها وناسخاً لها، وقد تولى الله حفظه كما أنزل إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. ومن حيث كونه مبدأً شاملاً كاملاً، يقوم على عقيدة مبنية على العقل، ينبثق عنها نظام شامل لمعالجة جميع شؤون حياة الإنسان إلى يوم القيامة، فلا يتصور فيه العجز عن إعطاء الحكم الشرعي لأيِّ مشكلة تواجه الإنسان، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾.

وكان التقدم العلمي والصناعي الذي شهده العالم الإسلامي في السابق، نتيجةً لتطبيق الإسلام في الحياة، ولم يكن نتيجة لفصل الإسلام عن الحياة. وإنَّ التقدم العلمي والصناعي الذي يشهده العالم اليوم مدين لعلماء المسلمين، الذين وضعوا كثيراً من نظرياته وقوانينه الأساسية، في ظلِّ الحياة الإسلامية، والدولة الإسلامية.

لذلك، فإنَّ وصف الإسلام والحركات الإسلامية بالأصولية، التي وصفت بها الحركات النصرانية، هو وصف خاطئ ومغرض. ولا ينطبق على واقع الإسلام، ولا على أيِّ ممن يعمل لعودة الإسلام إلى الحياة، لأنه يسعى إلى تغيير الواقع السيء الذي يعيشه المسلمون. ذلك الواقع الناتج عن تحكيم الأنظمة الوضعية في الحياة. وهذا عكس عمل الحركات الأصولية النصرانية التي جاءت لتحافظ على الواقع الذي كان يعيشه النصارى قبل الرأسمالية، شكلاً ومضموناً.

فيكون وصف أميركا وأوروبا للحركات الإسلامية بالأصولية، ما هو إلا محاربة لعودة الإسلام إلى الحياة، وهي قضية استراتيجية، بل مصيرية بالنسبة للغرب، فهم حريصون على بقاء العالم الثالث وخاصةً الإسلامي عالماً متخلفاً، بعيداً عن النهضة الحقيقية، لكي يحولوا دون إعادة دولة الخلافة، التي ستجث نظامهم من جذوره، وتقضي على طمعهم وجشعهم.

اسمعوا لشهادة أحدهم، وهو باحث زائر للجامعة «هارفارد» لدراسات الشرق الأوسط، وقد رفع مذكرة إلى الكونغرس الأميركي يقول فيها: «الأصوليون يرون أن الشريعة يجب أن تطبق بكل تفاصيلها، وأن أوامر الله ونواهيها يجب أن تنفذ كاملة، وأن ذلك إلزامٌ على المسلمين جميعاً، وهو — أي الإسلام — المصدر الأساسي لقوتهم، وأن الشريعة صالحة للتطبيق اليوم، كما كانت صالحة للتطبيق في الماضي». ويقول أيضاً: «الأصوليون يكرهون المدنية الغربية كراهة عميقة، ويرون أنها أكبر عائق يقف في وجه تطبيق الشريعة الإسلامية». ويقول آخر، وهو باحث أمريكي يدعى «أسبوزيتو» في مذكرة رفعها أيضاً للكونغرس الأميركي: «إن الذين يهددون المصالح الأميركية هم الأصوليون المسلمون».

فالأصولية التي يهاجمونها، هي إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة. فإن كانت هذه هي الأصولية، فالمسلمون — عندهم — كلهم أصوليون، لأنهم يتطلعون بشوق وحماسة، إلى تطبيق أحكام دينهم جميعها، في ظل دولة الخلافة، لتنقذهم وتنقذ العالم من شقاء الرأسمالية إلى خير الإسلام. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن افترى على الله الكذب وهو يدعى إلى الإسلام، والله لا يهدي القوم الظالمين﴾ يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم، والله ممتٌ نوره ولو كره الكافرون».

العولمة

مثلُ تعبير «العولمة» بين بدع الكلام كمثَلِ الجلباب بين الثياب أو كمثَلِ «حصان طروادة» بين وسائل الحرب، تحجب ما تحويه، لتخفي ما تنطوي عليه، وما أكثر ما يمكن أن تخفيه.

ولا أدل على هذا مما جرى في بيروت في آخر أيام ١٩٩٧، عندما أقام مركز دراسات الوحدة العربية، وهو من مخلفات القوميين العرب، مؤتمراً للنظر في «العولمة» وما يجب أن يكون موقف العرب منها، وكأنهم رأوا في «العولمة» نقيضاً لفكرة القومية وتهديداً لها. وورد في حيثيات الدعوة إلى المؤتمر أن موضوعه هو:

«العولمة وطريقة تعامل العرب مع مفهومها، وتحليلاتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، إضافة إلى تاريخها ومسارها ودورها، الحاليين، وتعامل الولايات المتحدة معها، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، وتأثيرها في الاقتصاد والتنمية في الدول العربية، إضافة إلى المجال والهوية الثقافية». «

ودعي إلى المؤتمر عشرات من العلماء وأساتذة الجامعات أدلى كل منهم بدلوه فيما يفهمه من أمر العولمة وفيما يراه أن يكون الموقف منها. ونشرت الصحف المحلية خلاصات لطروح المشاركين في المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام متتالية. وظهر تباين شاسع في تلك الطروح، حتى أن المؤتمر كان أقرب إلى حوار طرشان منه إلى مؤتمر فكري. وقرر القيّمون على المؤتمر أن ينفض المؤتمر من غير إصدار أي قرارات أو توصيات.

و«العمولة» مصطلح استحدث في الإنكليزية والفرنسية منذ حوالي عشر سنوات، ولا يطلق لوصف شيء ما بأنه عالمي لوجوده أو تحققه في معظم أنحاء العالم، بل لتعيين أن فاعلاً أو فاعلين أرادوا وجعلوا الشيء عالمياً. ومثاله أن تتبنى شركة ما سياسة إنتاجية تنظر للعالم على أنه كله صالح لأن تنتج فيه سلعتها، ثم تباشر إنتاجها بالفعل في أي دولة أو دول تكون كلفة الإنتاج فيها أقل مما في سواها، وعندها يقال عن الشركة إنها «عولمت» إنتاجها. ومثل ذلك يقال عن النشاطات الأخرى لهذه الشركة أو غيرها، كما لو تبنت سياسة «العمولة» وباشرتها في تسويق سلعتها، أو في الإعلان عنها، أو في البحث عن سلع جديدة وتطويرها، أو في توظيف الأيدي العاملة أو الخبراء أو المدراء، أو في جذب المستثمرين والمقرضين لتمويل عملياتها، أو أي نشاط آخر.

وأول ما أطلق تعبير «العمولة» كان في وصف أنشطة الشركات الأميركية الكبرى، بدءاً من منتصف الثمانينيات. وذلك أنه عندما جاء ريغان رئيساً لأميركا عام ١٩٨١، اعتمد سياسات جريئة في العلاقات الدولية، الاقتصادية منها والسياسية، وحظي بتأييد قوي من الأوساط المالية الأميركية. من ذلك أنه اعتمد سياسة الدولار القوي لجذب أصحاب الأموال في الخارج لاستثمار أموالهم في سندات دين الخزينة الأميركية والأسواق المالية التي تتداول فيها، لتمويل برنامجه في إعادة تسليح أميركا وإفكاك الاتحاد السوفياتي آنذاك في سباق تسلح مضاد، وهو ما أدى بالفعل إلى انهيار الشيوعية اقتصادياً عام ١٩٨٩.

وأدت سياسة الدولار القوي هذه إلى ارتفاع حاد متتال في قيمته في سنوات عهده الأول، حتى بلغ مؤشر سعر صرفه مقيساً بعملات الدول الأخرى وموزوناً بتبادل أميركا التجاري مع كل منها، ١٥٩ نقطة في شباط (فبراير) ١٩٨٥ مقابل ٩١ نقطة في أول شهر من عهده في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، أي بارتفاع ٧٥ بالمئة. وكان من جرأة ريغان السياسية أنه لم يكتثر بالآثار السلبية أو الجانبية لسياسة الدولار القوي، إذ كان يركز على كسب صراع الرأسمالية مع الشيوعية. من تلك الآثار السلبية أن ارتفاع الدولار أضعف قدرة أميركا على منافسة السلع الأجنبية بسلعها المنتجة في أميركا، فانخفضت صادراتها وارتفعت وارداتها، وتراكم عجز ميزان تجارتها الخارجية في عهد ريغان تراكمًا كبيراً إذ بلغ مجموعه في سنوات حكم ريغان الثمانية ٧٢٣ مليار دولار، بينما كان مجموعه في الثماني سنوات التي قبله أربعة مليارات دولار فقط.

ومن الآثار السلبية لسياسة الدولار القوي أن انخفضت أرباح كثير من الشركات الأميركية بسبب منافسة البضائع الأجنبية للبضائع الأميركية المسعرة بالدولار، واضطرت هذه الشركات لتخفيض أسعار سلعتها، ثم للنظر جدياً في كيفية تخفيض تكاليفها، خاصة كلفة اليد العاملة الأميركية. وطرح نفر من أساتذة الجامعات آنذاك فكرة «إعادة هيكلة» هذه الشركات بإعادة النظر جذرياً في أعمالها، سواء في الإنتاج أم في التسويق أم في غير ذلك. ولاقت هذه الفكرة رواجاً لدى أرباب المال والأعمال، وأدى تطبيقها عملياً إلى إقفال العديد من مصانع وفروع الشركات الأميركية، وإلى تسريح أعداد كبيرة من موظفيها وعملها، بدفعات كبيرة كتلك التي أعلنتها شركة جنرال موتورز، أكبر شركات السيارات في أميركا، حين سرحت أربعة وسبعين ألفاً دفعة واحدة، وشركة آي بي أم، أكبر شركات الكومبيوتر، التي سرحت ستين ألفاً على ثلاث دفعات في مدد متقاربة.

واستعاضت هذه الشركات، بعد إعادة هيكلتها، عن إنتاج ما أفلتته أو باعتته من أجزائها في أميركا بإنتاج بديل من شركات صغيرة مستحدثة تدفع أجوراً متدنية لعمالها، خاصة أولئك الذين أصابتهم تسريجات إعادة الهيكلة، وبإنشاء مصانع وفروع بديلة خارج أميركا، خاصة وأن من الآثار الجانبية للدولار القوي أن أصبحت الأثمان والأجور زهيدة جداً في الخارج. وركزت الشركات على البلاد الفقيرة المكتظة بالسكان كإندونيسيا والفلبين وتايلاند والهند والمكسيك والبرازيل، حيث أجر العامل لشهر يكاد لا يصل إلى أجر العامل الصناعي الأميركي لساعة أو ساعتين. ولم يقتصر هذا على الأيدي العاملة بل شمل المتعلمين وأهل الخبرة كالمهندسين ومبرمجي الكمبيوتر، حيثما كانوا، طالما أن أجورهم أدنى مما هي في أميركا وأنهم بحاجة للعمل والأجر.

وقامت ضجة سياسية في أميركا حول عمليات إعادة الهيكلة وتسريح العمال بشكل جماعي وبأعداد مذهلة، ورأى كثير من الأميركيين أن تصدير العمالة إلى الخارج وحرمانهم منها هو قطع لأرزاقهم، وأن دافع الشركات ليس إلا الجشع الرأسمالي. وردت الشركات بأنهم أكرهوا على ما قاموا به بسبب المنافسة «العالمية» الشديدة وأنه لم يكن لهم خيار إلا أن ينافسوا على مستوى عالمي، وأن يقوموا بـ «عولمة» عملياتهم. وعقدت لجان في مجلسي الشيوخ والنواب جلسات تحقيق علنية للنظر في أمر «عولمة» الشركات الأميركية كان أولها في عام ١٩٨٧ وآخرها في ١٩٩٢، وأدت هذه التحقيقات إلى شيوع تعبير «العولمة»، ثم كرسته اللجان بوضعه في عناوين تقاريرها الصادرة عام ١٩٨٧ والأعوام التالية. وكان هذا أول استعمال للفظ «العولمة» في عنوان أي كتاب أو تقرير ينشر بالإنكليزية. ثم تتالى صدور الكتب في موضوع العولمة حتى بلغ ما صدر منها بالإنكليزية حوالي مئتين وستين كتاباً، على أن معظمها صدر في التسعينات، في عهد كلينتون.

إلا أن أثر تلك التحقيقات كان تنفيساً عن الاحتقان السياسي ضد تسريجات الشركات وتصديرها للعمالة إلى خارج أميركا، وتبريراً لما قامت به، وتبديداً للإعلام المعادي لها. وانتهت التحقيقات عام ١٩٩٢، ولم تستأنف منذ ذلك الحين، بالرغم من أن قضية التسريجات أثرت في الانتخابات الرئاسية في أواخر العام ١٩٩٢. ثم إنه بعد تسلم كلينتون الحكم، وافق الكونغرس على اتفاقية «النافتا» التي كان بوش قد توصل إليها مع كندا والمكسيك، مع أن الاتفاقية كانت لتمكين الشركات الأميركية والكندية من تصنيع ما تريد من سلع في المكسيك حيث أجور العمال رخيصة للغاية، ثم بيعها في أسواق أميركا وكندا، وهذا عين ما كانت تتخوف منه نقابات العمال وغيرها من الفئات السياسية الأميركية التي عارضت الشركات واتهمتها بتصدير العمالة.

إذن فإن الضجة السياسية وما رافقها من صراع سياسي في أميركا نفسها حول التسريجات الجماعية وحول تصدير العمالة إلى خارج أميركا، وهو ما شاعت تسميته فيما بعد بـ «العولمة»، قد انتهى عملياً في العام ١٩٩٢، وحسم لصالح الأوساط المالية والشركات التابعة لها. وأدى ذلك كله إلى تكوين رأي عام بأن العمالة ذات الأهلية والخبرة الرفيعة وذات الأجور المرتفعة لن تخرج من أميركا، وأن الذي يصدر هو العمالة التي ليس فيها إلا الجهد الجسدي والرتابة المضنية والأجور الدنيا، وهو ما لا يريدونه لأنفسهم على أي حال، وأنه إذا ما تحققت هذه التوقعات فستعود بالنفع على عامة الأميركيين لأنها تؤدي إلى تخصصهم بالصناعات المتقدمة وبالعالة ذات الأهلية الرفيعة والأجور المرتفعة. ثم إن ما يصدر من عمالة يدوية سيعني أن السلع التي ستجمع أو تصنع بأيدي أجنبية رخيصة في الخارج ستعود لأسواق أميركا بأسعار زهيدة.

وأدى حسم تلك القضية سياسياً عام ١٩٩٢ ومجيئ كلينتون إلى الحكم عام ١٩٩٣ إلى تغيير سياسة أميركا الاقتصادية الخارجية. فقد كان سلفه بوش يتبنى سياسة ترويج صادرات السلع ورعاية تأسيس «منظمة التجارة الدولية» بدلاً عن «الغات» لفتح الأبواب واسعة أمام تلك الصادرات. إلا أن رجال المال والأوساط المالية الأميركية كانوا يرون أن الحاجة الأهم من ترويج الصادرات تكمن في إتمام ما بدأه أواخر الثمانينات من إعادة هيكلة شاملة للشركات، لتنشيطها ولتصبح أقدر على الربح، ويرون أن إعادة الهيكلة هذه ستؤدي إلى تصدير كثير من أعمالها وليس سلعها فقط، وإلى خوضها منافسة شديدة مع الشركات غير الأميركية.

وطرح رجال المال أفكاراً أخرى أرادوا من كلينتون تبنيها، فقالوا إنه طوال السنين التي كانت أميركا تتحمل فيها أعباء الحرب الباردة وأعباء دولية أخرى، كانت أوروبا واليابان تتقويان على حسابها اقتصادياً، حتى أصبحتا خطراً على مصالح أميركا الحيوية. أما وقد انتهت الحرب الباردة فقد وجب على أميركا أن تستعيد قدرتها على منافسة أوروبا واليابان، وتستأنف منافستها لهما بقوة، وأن لا تلتزم بمراعاة مصالحهما كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة، على حد قولهم، حتى أنهم دعوا لتوظيف المخابرات الأميركية في التجسس الاقتصادي على أوروبا واليابان وشركاتهما بعدما خف انشغالها بالحرب الباردة والأمور السياسية الأخرى.

واستجابة لتلك الأفكار والآراء تبني كلينتون ووزير خزانته روبن، وكان من أكبر أقطاب وول ستريت، الدعوة لانتاج أسواق العالم كلها لا لترويج السلع الأميركية فقط بل لتمكين الشركات الأميركية من الإنتاج حيثما توفرت العمالة الرخيصة، ومن تسويق خدماتها وسلعها المصنوعة في أميركا أو في غيرها حيثما أرادت في أسواق العالم. إلا أن الأهم من هذا كان في تبنيها لنشاط الشركات المالية الأميركية، وهي البنوك وشركات التأمين وبيوتات سمسة الأسواق المالية، في اقتحامها للأسواق المالية خارج أميركا. وكان هذا أمراً جديداً إذ لم يسبق أن عملت هذه الشركات خارج أميركا على نطاق واسع، حيث لم يكن مرحباً بمجيئها في كثير من البلدان بسبب خطورة أعمالها. ذلك أن الشركات المالية بطبيعتها تعمل على استقطاب أموال الناس كودائع وأقساط تأمين وحسابات أسهم وسندات، فتتركز أموال ضخمة بين أيديها تمكنها من التصرف بها كيفما ترى.

وكان ينتاب رجال المال هاجس فكرة طرحت فور انتهاء الحرب الباردة وهي أن العالم سينقسم لا محالة إلى ثلاث مناطق اقتصادية كبرى: الأولى تشمل أوروبا كلها وتسيطر عليها أوروبا الغربية، والثانية تحوي معظم آسيا وتهيمن عليها اليابان، والثالثة تضم القارتين الأمريكيتين اللتين ستتحسر الولايات المتحدة إليهما. وتخوفوا من أن تصبح هذه الفكرة حقيقة، فهاجموا بشدة، ونعتوها بالإقليمية، وأشاروا إلى أوروبا واليابان بأنهما وراء الترويج لها، وطرحوا بديلاً عنها فكرة أن العالم أصبح واحداً، وأنه لن يكون لأحد أن يستأثر بجزء منه، بل للجميع أن يتنافسوا في أي مكان منه، وروجوا لهذه الفكرة بحملات إعلامية مركزة، وتبنتها إدارة كلينتون، وصدرت بشأنها كتب كثيرة، ومنها الكتب التي تتحدث عن «عولمة» أنشطة الشركات.

وانتهت تلك الحملات الإعلامية في أميركا، بعد تبني إدارة كلينتون لها منذ مطلع عهده، وانتقلت إلى خارج أميركا برعاية الإدارة الأميركية وأجهزتها. وفي الخارج، خاصة في ما يسمى بالدول النامية، كانت

الحملة مركزية، أشغلت أهل تلك البلاد بأفكار سطحية وخادعة، وتعابير مترجمة وركيكة، وسفسطات رخيصة وغريبة، ووقف الكثير منهم حيارى أمامها. وبالرغم من سفاهة الأفكار التي دعت لها هذه الحملات، إلا أنها كانت مخططة ومركزة لتعطي نتائج معينة وهي صياغة الرأي العام وكسبه لفتح الأبواب واسعة أمام نشاط الشركات الأميركية في هجمة شاملة لقطف ثمار كسب الحرب الباردة، وللإستثمار بها دون شركات أوروبا واليابان. وللأسف فإنه يبدو أن هذه الحملات حققت أهدافها ومكنت حكماً مضبوعين بالغرب من تخدير شعوبهم أمام الغزو الأميركي الجديد، واقتحامه لبلادهم، لفتح أسواقها لبضائعهم، وتسخير اليد العاملة الرخيصة فيها لمصانعهم، واستقطاب مدخرات شعوبها إلى شركاتهم المالية، وتسخير الأسواق المالية فيها لمضاربلقم.

ومن الأفكار المستترة بغطاء «العولمة» والتي وجهت للخارج وخصوصاً لدول العالم الثالث:

- إثر سقوط الاتحاد السوفياتي لم يبق في العالم غير النظام الغربي الاقتصادي الذي أسموه نظام اقتصاد السوق، بدلاً من اسمه الحقيقي وهو الرأسمالية، الذي يذكر بجشعه وبشاعته، وأن بلاد العالم كلها أصبحت إما مطبقة لهذا النظام، أو راغبة وساعية في تطبيقه.

- إن عالم المال أصبح كله واحداً، لأن أصحابه قادرون الآن على نقله إلى أي بلد وتوظيفه في أي استثمار يكون العائد منه أعلى من غيره، وأن نقل المال يتم بسرعة فائقة تسهلها وسائل الاتصال السريعة، وأن هذا المال لن يستثمر في أي بلد يضع العراقيل في وجهه.

- إن عالم الأعمال أصبح واحداً أيضاً، فالشركات التي أسموها متعددة الجنسيات مع أنها ليست كذلك، لأن شركتها الأم لا تتبع إلا بلداً واحداً ولا يكون لها إلا جنسية واحدة، إن هذه الشركات لها من القدرة على التصنيع والتسويق على مستوى عالمي ما يجعل أي بلد راغب في التنمية يرحب بها لتشغيل الناس فيه أو لتصريف إنتاجه، وإلا فإنها ستذهب إلى بلد آخر.

- إن وسائل الاتصال بين أطراف العالم كله أصبحت شاملة ومتشابكة لدرجة أنه يمتنع على أي جهة أن تسيطر عليها، وأن هذا الترابط أدى إلى أن كادت معلومات الناس أن تكون واحدة، وإلى أن كادت آراؤهم وحتى أدواقهم أن تكون متطابقة.

هذه بعض أفكار «العولمة» التي يروج لها في دول العالم الثالث، وما يراد من الترويج لها هو أن يبنى عليها أنه لا بد من الترحيب بالأموال والأعمال الأجنبية، والأخذ بوصايا أصحابها من تعديلات في قوانين البلاد ومن «خصخصة» المؤسسات الدولة، لتمكنهم من شرائها، وأنه لا مناص من كل هذا إذا أردنا أن نلحق بالركب في عالم أجمع على «عولمة» المال والأعمال، وإلا ظللنا متخلفين. ولا يستبعد أن أثر هذه الادعاءات وسفسطاتها الدعائية وجلباب «العولمة» التي تغطي بها في أي بلد قل فيه الواعون المسؤولون، وركن أهله لأخذ آرائهم عن أجهزة الإعلام الموجه، وعم فيهم الجهل. ولهذا ليس غريباً أن نقارن دعوى «العولمة» هذه بالغزو التبشيري في القرن الماضي، وقد يكون هذا الغزو أخطر من سابقه لأنه هذه المرة لا يحمل غطاء الدين، وإن كان أفضع.